



الجمعية العلمية القضائية للبحوث والدراسات

الدراسات القضائية (١٢٢)

الدليل الاسترشادي للاختصاص

في دعاوى المحاكم العامة

أعدّه

هشام بن محمد بن علي آل سميح

مركز قضاء للبحوث والدراسات

الطبعة الأولى
١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦ م

مركز
جميع الحقوق محفوظة



الجمعية العلمية القرآنية السعودية
مركز فضاء للبحوث والدراسات

 qadha.org.sa/ar/books

 @qdha

 m@qadha.org.sa

 /qadha_ksa

 966538999887

   /qadha.ksa



الجمعية العلمية القضائية للشعوب
الدراسات القضائية (١٢٢)

الدليل الاسترشادي للاختصاص في دعاوى المحاكم العامة

أَعَدَّهُ

هشام بن محمد بن علي آل سميح

مركز قضاء للبحوث والدراسات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الموضوعات



عقد بيع	٢٤	مقدمة الجمعية	٧
عقد القرض	٢٧	مقدمة	٩
أتعاب محامين أو وكلاء (العقود غير المسماة)	٢٨	عقد الحوالة	١١
أجرة عين منقول	٢٩	محاسبة وكيل	١٢
أجرة أعمال (مقاوله)	٣٢	عقد الرهن	١٣
شراكة في أملاك غير عقارية	٣٣	عقد الهبة	١٤
التعويض عن أضرار التقاضي	٣٤	ضمان (كفالة)	١٥
مطالبة الضامن للمضمون عنه (عقد الكفالة)	٣٥	وديعة	١٦
ملكية عقار	٣٦	عارية عقد الإعارة	١٧
تداخل عقارات	٣٧	رد العين أو رد المسروق	١٨
حق الشفعة	٣٨	المسؤولية الناشئة عن الفعل الضار	١٩
مسايل أو حمى	٣٩	عقد أجرة عقار	٢١

- ٤٠ إخلاء عقار
- ٤٢ استطرار
- ٤٣ قسمة عقارات مشتركة
- ٤٤ عقد المقاولة
- ٤٥ استرداد حيازة عقار
- ٤٦ منع التعرض للحيازة
- ٤٧ استيثاق لإثبات الحالة أو شهادة يخشى فواتها
- ٤٨ وقف الأعمال الجديدة
- ٤٩ أجره الأجير اليومية أو الأسبوعية
- ٥٠ منع من السفر
- ٥١ حراسة قضائية
- ٥٢ حجز تحفظي
- ٥٣ مطالبة بمستندات
- ٥٤ فسخ عقد أو بطلانه (العقود غير المسماة)
- ٥٧ إثبات عقد
- ٦٠ رفع ضرر أو التعويض عنه
- ٦١ قسمة منافع (مهاياة)
- ٦٢ المساهمات العقارية
- ٦٣ عزل الناظر على الوقف أو الوصية
- ٦٤ عزل الولي على القصر
- ٦٥ خاتمة

مقدمة الجمعية



وتشرف الجمعية بتقديم هذا الكتاب المعنون بـ
**«الدليل الاسترشادي للاختصاص في دعاوى
 المحاكم العامة»** من إعداد: **هشام بن محمد بن علي
 آل سميح**، وفقه الله.

ويتناول هذا الكتاب الاختصاص القضائي
 للمحاكم العامة، من خلال بيان الدعاوى الداخلة
 في اختصاصها وما يتصل بها من الطلبات، في
 ضوء النصوص النظامية وما استقر عليه العمل
 القضائي؛ بما يسهم في تقريب مسائل الاختصاص
 وتيسير الوصول إلى الحكم النظامي فيها.

الحمد لله الواحد القهار، والصلاة والسلام على
 سيد القضاة الأبرار، وعلى آله وصحبه الأطهار، أما بعد:
 فتهدف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)
 دومًا إلى المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة لتطوير
 القضاء وما يتصل به من الجوانب العلمية والعملية،
 وتقديم البحوث والدراسات التي تجلّي تميّز القضاء
 الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، وإبراز جوانب
 العدالة فيه، والإجابة عما يثار حوله من شبهات، وتسعى
 إلى التنسيق بين المتخصصين -من القضاة والمحامين
 والباحثين في الشؤون العلمية القضائية-، ومد الجسور
 بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها.

والمشاريع القضائية والنظامية، وتشرف بتقديم كافة سبل التعاون.

مركز قضاء للبحوث والدراسات

m@qadha.org.sa

وقد رتب المؤلف موضوعات الكتاب وفق أبرز أنواع الدعاوى التي تنظرها المحاكم العامة، مبيّناً أساس اختصاصها وما قد يخرج عنه من طلبات، في ضوء الأنظمة ذات الصلة؛ بما يسهم في تقريب مسائل الاختصاص القضائي وتيسير تطبيقها.

ويأتي هذا العمل إسهاماً في تعزيز وضوح قواعد الاختصاص القضائي، والإسهام في استقرار العمل القضائي، وتيسير إجراءات التقاضي.

والجمعية إذ تنشر هذا العمل المميز؛ فإنها تشكر من قام بإعداده، وترحب بالتواصل مع جميع الجهات والمتخصصين الراغبين بتقديم الدراسات

مقدمة



عليه فقد أُعدَّ هذا الدليل الاسترشادي للاختصاص لدعاوى المحاكم العامة؛ وذلك لتسهيل وتقريب الفائدة، وسعيًا في استقرار الاجتهاد في مسائل الاختصاص.

وقد تضمَّن الدليل أبرز تصنيفات الدعاوى في المحاكم العامة، ويقابلها الطلبات المتعلقة بها، وبيان ما خرج عن اختصاص المحاكم العامة، مع الأخذ في الاعتبار العزو للمستند النظامي لكل اختصاص مذكور، أما الطلبات التي لا تخرج عن اختصاص المحاكم العامة فقد أُشير للطلب مع شطب المربع المتعلق بالطلب الخارج عن الاختصاص؛ وأُبقي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فنظراً لضرورة الاعتناء بالاختصاص القضائي؛ لماله من أثر على سرعة البت في الأحكام القضائية وقصر مدد التقاضي، واستقرار العملية القضائية، ووضوح مسارات الترافع لأطراف الدعوى في القضايا المتنازع عليها، وحرصاً على الرقي بالمكتبة القضائية والنظامية ودعمها بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية.

على الطلب لتأكيد شموله لاختصاص المحاكم العامة من حيث الأصل.

وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الدليل، وأن يبارك فيه، والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هشام بن محمد بن علي آل سميح
للتواصل:

جوال: ٠٥٠٧٤٦٧٢٦٤

H-alsmaih@outlook.sa

عقد الحوالة



الطلبات الواردة في الدعوى

• الإلزام بدفع مبلغ الحوالة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الحوالة بين التجار والشركات	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية

محاسبة وكيل

الطلبات الواردة في الدعوى

- تسليم مبلغ العجز
- دفع قيمة البضاعة
- رد البضاعة والتعويض عن نقص قيمتها
- رد البضاعة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
أثناء قيام العلاقة العمالية	المحاكم العمالية	المادة (٣٤ / أ) من نظام المرافعات الشرعية، والمادة (٩١) من نظام العمل
إذا كان الوكيل وارثاً	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً / ١٢) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ

عقد الرهن



الطلبات الواردة في الدعوى

- إثبات الرهن
- نقل ملكية العين المرهونة للمدعي واحتساب قيمتها من مبلغ الدين
- بيع العين المرهونة واستيفاء مبلغ الدين أو جزء منه

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان الرهن موثقاً	محاكم التنفيذ	المواد (١٨ - ٢٨ - ٣١) من نظام الرهن العقاري المسجل
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (٢ / ١٦) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام

عقد الهبة



الطلبات الواردة في الدعوى

- إثبات الهبة
- تسليم الهبة
- رد الموهوب

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الهبة بين الزوجين	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ٧) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ
بين التجار	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ٨) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ

ضمان (كفالة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- إلزام الكفيل بإحضار مكفوله
- إلزام الكفيل بتسديد المبلغ في حال تعذر إحضار المكفول
- إلزام الكفيل الغرمي بالمبلغ الحال
- إلزام الكفيل الغرمي بكامل المبلغ

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الكفالات المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ٤ / ١ / ١٤٣٨ هـ، والأمر السامي رقم (٤) ب / ١١٠، وتاريخ ٢ / ١ / ١٤٠٩ هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١١ / ٨ / ١٤٣٣ هـ
الكفالات التجارية	المحاكم التجارية	المادة (١ / ١٦) من نظام المحاكم التجارية

وديعة

الطلبات الواردة في الدعوى

- رد الوديعة
- أجرة الوديعة من حين الامتناع من تسليمها
- قيمة الوديعة
- تسليم مثل الوديعة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الودائع المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤ هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢ هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١ هـ

عقد الإعارة



الطلبات الواردة في الدعوى

- المطالبة برد العين المعارة
- أجر العارية من حين الامتناع عن تسليمها
- المطالبة بقيمة العارية
- المطالبة بمثل العين المعارة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية

رد العين أو رد المسروق



الطلبات الواردة في الدعوى

- الإلزام بإعادة المال المسروق أو إعادة العين
- الإلزام بأجرة المثل
- الإلزام بقيمة المال المسروق

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان الحق العام ما زال منظورًا - من اختصاص المحكمة ناظرة الحق العام -	المحاكم الجزائية	المادة (١٤٧) من نظام الإجراءات الجزائية، والمادة (١٠٣) من اللائحة التنفيذية للنظام

المسؤولية الناشئة عن الفعل الضار



الطلبات الواردة في الدعوى

- إعادة تقدير التعويض الناشئ عن الفعل الضار
- الدية المقدرة شرعاً
- إلزام العاقلة بالدية
- أرش الجروح والشجاج والإصابات في غير حادث مروري
- إلزام بيت المال بالدية
- دية الجروح والشجاج والإصابات في غير حادث مروري
- سداد المخالفات المرورية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان الحق العام ما زال منظوراً	المحاكم الجزائية	المادة (١٤٧) من نظام الإجراءات الجزائية، والمادة (١٠٣) من اللائحة التنفيذية للنظام
إصابات العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤/أ) من نظام المرافعات الشرعية، والمادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لنظام العمل

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المدعى عليه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/ ج) من نظام ديوان المظالم
شركات التأمين	لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية	المادة (٢٠) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

عقد أجرة عقار



الطلبات الواردة في الدعوى

- إلزام بالأجرة
- إلزام بأجرة المثل للمدة الزائدة عن العقد
- سداد فاتورة خدمات
- تلفيات أجرة عقار

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المستأجر جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٦) من نظام استئجار الدولة للعقار، وإخلائه، والمادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المؤجر جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم، والفصل (١٩) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٢)، وتاريخ ٢٠/٢/١٤٢٨هـ، وما نص عليه البند (ثانيًا) من المرسوم الملكي رقم (م/١٢٨)، وتاريخ ١٣/١١/١٤٤٠هـ
إذا كان عقد الأجرة عقدًا موحدًا	محاكم التنفيذ	قرار مجلس الوزراء رقم (١٣١)، وتاريخ ٣/٤/١٤٣٥هـ
إذا كان التأجير تمويليًا، وكان الممول مرخصًا له حين إبرام العقد	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ٤/١/١٤٣٨هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ٢/١/١٤٠٩هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١١/٨/١٤٣٣هـ

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المؤجر مصرفاً	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤/١/١٤٣٨هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ٢/١/١٤٠٩هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١١/٨/١٤٣٣هـ

عقد بيع

الطلبات الواردة في الدعوى

- تسليم الجزء الحال
- تسليم الجزء الحال وتسليم المتبقي وقت حلوله
- تسليم المتبقي من الثمن
- تسليم المبيع
- إعادة المبلغ المدفوع

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	محاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
العقود التمويلية إذا كان الممول مرخصاً له حين إبرام العقد	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
العقود المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
الأوراق المالية	لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	المادة (٣٠) من نظام السوق المالية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣ / د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

عقد القرض



الطلبات الواردة في الدعوى

- إلزام برد الحال من مبلغ
- إلزام برد غير الحال من مبلغ القرض

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
العقود المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤ هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢ هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١ هـ
إذا كان العقد سببه تجارياً	المحكمة التجارية	المادة (١/١٦) من نظام المحاكم التجارية

أتعاب محامين أو وكلاء (العقود غير المسماة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- أتعاب محاماة أو وكلاء في غير قضية
- أتعاب محاماة أو وكلاء في قضية
- استرداد المبالغ المسلمة للمحامي أو الوكيل

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة ناظرة الدعوى الأصلية	المحكمة ناظرة الدعوى الأصلية	المادة (٢٦) من نظام المحاماة، والمادة (٥ / ٢٨) من اللائحة التنفيذية للنظام

أجرة عين منقول



الطلبات الواردة في الدعوى

- إلزام بتسليم مبلغ أجرة العين المتفق عليها في العقد
- الإلزام بتسليم أجرة العين للمدة الزائدة عن العقد
- إلزام بتسليم المبلغ المتبقي من أجرة العين
- الإلزام برد العين بعد انتهاء العقد

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
العقود التمويلية إذا كان الممول مرخصاً له حين إبرام العقد	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
العقود المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
إذا كان العقد عقدًا موحدًا - للمركبات - اعتبارًا من تاريخ ١/١/٢٠٢٢م	محاكم التنفيذ	قرار مجلس الوزراء رقم (٤١)، وتاريخ ١٣/١/١٤٤٢هـ، وتعميم معالي وزير العدل رقم (١٣/ت/٨٦٩٥)، وتاريخ ٨/٥/١٤٤٣هـ

أجرة أعمال (مقاولة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- إلزام بتسليم مبلغ الأجرة المتفق عليها بالعقد
- الإلزام بتسليم الأجرة للأعمال الزائدة عن العقد
- الإلزام بفسخ العقد

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام
كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣ / د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
عقود العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤ / أ) من نظام المرافعات الشرعية

شراكة في أملاك غير عقارية



الطلبات الواردة في الدعوى

- إثبات الشراكة
- بيع العين
- قسمة منافع مهياة
- قسمة العين
- أجرة المنفعة
- إثبات نسبة الشراكة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام
منازعات الورثة قبل قسمة التركة	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ٩) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ

التعويض عن أضرار التقاضي



الطلبات الواردة في الدعوى

• التعويض عن أضرار التقاضي

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة ناظرة الدعوى الأصلية	المحكمة ناظرة الدعوى الأصلية	المادة (٧٣/٣) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية

مطالبة الضامن للمضمون عنه (عقد الكفالة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- مطالبة الدائن للكفيل
- الإلزام بالتخليص من الكفالة
- الإلزام بتسليم المبلغ المسلم للأصيل في عقد الكفالة
- رجوع الكفيل على باقي الكفلاء المتضامنين

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الكفالات المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤ هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢ هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١ هـ
الكفالات التجارية	المحاكم التجارية	المادة (١/١٦) من نظام المحاكم التجارية

ملكية عقار

الطلبات الواردة في الدعوى

- إثبات ملكية العقار والتمهيش على الصك
- إلغاء صك المدعى عليه
- إفراغ الجزء المحدد
- إثبات الملكية للجزء المحدد
- رفع يده عن العقار

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
الهيئة العامة لعقارات الدولة - إذا لم يكن على الأرض صك ملكية -	الهيئة العامة لعقارات الدولة	البند (ثانيًا) من الأمر الملكي رقم (أ/٢١٨)، وتاريخ ٢٥/٣/١٤٤١هـ

تداخل عقارات



الطلبات الواردة في الدعوى

- إثبات عدم صحة تملك المدعى عليه لهذا الجزء
- الحكم بالإفراغ
- الإلحاق على صك المدعي عليه بالتعديل أو الإلغاء

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
—	—	—

حق الشفعة



الطلبات الواردة في الدعوى

• إثبات شفعتي في هذا البيع والحكم لي بتملك هذا العقار

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
-	-	-

مسايل أو حمى



الطلبات الواردة في الدعوى

- رفع اليد عن محل النزاع
- إعادة المسيل إلى مجراه
- قسمة المياه بين المستفيدين
- إغلاق مجرى الماء
- المنع من نقل الرمل والأطيان
- إلغاء صك المدعى عليه أو الجزء المتداخل مع محل النزاع
- منع التعرض لمحل النزاع

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
—	—	—

إخلاء عقار



الطلبات الواردة في الدعوى

- فسخ العقد
- إثبات انفساخ العقد
- إخلاء العقار محل النزاع

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المستأجر جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٦) من نظام استجار الدولة للعقار، وإخلائه، والمادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم
إذا كان المؤجر جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم، والفصل (١٩) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٢)، وتاريخ ٢٠/٢/١٤٢٨هـ، وما نص عليه البند (ثانيًا) من المرسوم الملكي رقم (م/١٢٨)، وتاريخ ١٣/١١/١٤٤٠هـ

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان عقد الأجرة عقدًا موحدًا	محاكم التنفيذ	قرار مجلس الوزراء رقم (١٣١)، وتاريخ ١٤٣٥ / ٤ / ٣ هـ
إذا كان المؤجر مصرفًا	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨ / ١ / ٤ هـ، والأمر السامي رقم (٤ / ب / ١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩ / ١ / ٢ هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣ / ٨ / ١١ هـ
بين التجار في عقار (غير معين) والنزاع قائم بين الشركاء وذلك في الطلب الأول والثاني فقط	المحاكم التجارية	الفقرة ثالثاً والحادي عشرة من محضر اللجنة المشكلة لدراسة أنواع القضايا الواردة للمحاكم والدوائر التجارية رقم (٢٨٢٦) بتاريخ ١٤٣٩ / ٠١ / ٢٩ هـ والمعمم برقم (٢٣٩٢) في ١٢ / ٠٢ / ١٤٣٩ هـ

استطراق



الطلبات الواردة في الدعوى

- مطالبة بإلزام المدعى عليه بفتح طريق للعبور
- تمكيني من العبور
- إعادة الطريق إلى ما كان عليه

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
—	—	—

قسمة عقارات مشتركة



الطلبات الواردة في الدعوى

- الحكم بفض الشراكة، بقسمة العقار وتسليمه نصيبه منه
- الحكم بفض الشراكة، بيع العقار وتسليم نصيبه من الثمن

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الشركات الخاضعة لنظام الشركات ولو كانت بين الورثة	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٤) من نظام المحاكم التجارية، الفقرة الثانية عشرة من محضر اللجنة المشكلة لدراسة أنواع القضايا الواردة للمحاكم والدوائر التجارية رقم (٢٨٢٦) بتاريخ ٢٩ / ٠١ / ١٤٣٩ هـ والمعمم برقم (٢٣٩٢) في ١٢ / ٠٢ / ١٤٣٩ هـ
بين الورثة في التركة	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً / ٩) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ

عقد المقاوله



الطلبات الواردة في الدعوى

- مستحقات مالية
- مستحقات مالية لأعمال إضافية
- اعتراض على حسميات
- منع تسييل الضمان البنكي (ضمان حسن التنفيذ)
- رد مبلغ الضمان (ضمان حسن التنفيذ)
- الإفراج عن الضمان البنكي (ضمان حسن التنفيذ)
- استمرار العقد أو التمكين من محل
- التعاقد
- صيانة
- إصلاح
- قيمة تنفيذ على الحساب
- بطلان
- فسخ
- تعويض
- شرط جزائي

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار (أو بين مقاولين)	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
إذا كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحكمة الإدارية	المادة (١٣ / د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

استرداد حيازة عقار



الطلبات الواردة في الدعوى

• استرداد الحيازة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
-	-	-

منع التعرض للحيازة



الطلبات الواردة في الدعوى

- كف يد المدعى عليه عن المضايقة فيما تحت يد المدعي من عقار
- منع التعرض للحيازة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
—	—	—

استيثاق لإثبات الحالة أو شهادة يخشى فواتها



الطلبات الواردة في الدعوى

- استيثاق لإثبات حالة يخشى فواتها
- استيثاق لإثبات شهادة يخشى فواتها

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية

وقف الأعمال الجديدة



الطلبات الواردة في الدعوى

• وقف الأعمال الجديدة التي شأنها الإضرار بالمدعي

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية

أجرة الأجير اليومية أو الأسبوعية



الطلبات الواردة في الدعوى

• أجرة الأجير اليومية أو الأسبوعية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
عقود العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤/أ)، والمادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية

منع من السفر



الطلبات الواردة في الدعوى

• منع من السفر

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية

حراسة قضائية



الطلبات الواردة في الدعوى

- حراسة قضائية
- مطالبة الحارس القضائي بالأجرة
- استرداد مبالغ منفقة في الحراسة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية

حجز تحفظي



الطلبات الواردة في الدعوى

• طلب الحجز التحفظي على أموال المدعى عليه قبل رفع الدعوى الأصلية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المحكمة المختصة بنظر موضوع الدعوى الأصلية	المادة (٢٠٥) من نظام المرافعات الشرعية، والمادة (٢٣) من نظام التنفيذ

مطالبة بمستندات



الطلبات الواردة في الدعوى

- مطالبة بمستندات
- إثبات عدم استحقاق
- إيقاف التنفيذ
- إبطال السند

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
المستندات المرتبطة بالأسرة	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ٥) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧/٨/١٤٣٩هـ
المستندات العمالية	المحاكم العمالية	المادة (٣٤/ أ) من نظام المرافعات، والمادة (٦٤) من نظام العمل
المستندات التجارية	المحاكم التجارية	المادة (٤٧) من نظام المحاكم التجارية

فسخ عقد أو بطلانه (العقود غير المسماة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- فسخ العقد
- إثبات انفساخ العقد
- بطلان العقد
- إثبات بطلان العقد

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
العقود التمويلية إذا كان الممول مرخصاً له حين إبرام العقد	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
العقود المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
الأوراق المالية	لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	المادة (٣٠) من نظام السوق المالية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
شركات التأمين	لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية	المادة (٢٠) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني
عقود العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤/أ) من نظام المرافعات الشرعية
العقود الرياضية	غرفة فض المنازعات، الصادرة باجتماع مجلس إدارة الاتحاد السعودي	المادة (٥) من لائحة غرفة فض المنازعات، الصادرة باجتماع مجلس إدارة الاتحاد السعودي، رقم (م ١٢ / ٣٩)، وتاريخ ١٤٣٩ / ٣ / ٢٥ هـ
عقود الاستثمار والمقاولات المأذون بها من قبل محكمة الأحوال الشخصية	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ١٥) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧ / ٨ / ١٤٣٩ هـ

إثبات عقد



الطلبات الواردة في الدعوى

• إثبات العقد

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الدعاوى المرفوعة على التاجر في منازعات العقود التجارية بما يزيد عن ٥٠٠ ألف	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٢) من نظام المحاكم التجارية، والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للنظام

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
العقود التمويلية إذا كان الممول مرخصاً له حين إبرام العقد	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
العقود المصرفية	لجنة المنازعات المصرفية	المادة (٢) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٧١٣)، وتاريخ ١٤٣٨/١/٤هـ، والأمر السامي رقم (٤/ب/١١٠)، وتاريخ ١٤٠٩/١/٢هـ، والأمر الملكي رقم (٣٧٤٤١)، وتاريخ ١٤٣٣/٨/١١هـ
الأوراق المالية	لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	المادة (٣٠) من نظام السوق المالية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان المتعاقد معه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣/د) من نظام ديوان المظالم، والمادة (٩٢) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
شركات التأمين	لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية	المادة (٢٠) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني
عقود العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤/أ) من نظام المرافعات الشرعية
العقود الرياضية	غرفة فض المنازعات، الصادرة باجتماع مجلس إدارة الاتحاد السعودي	المادة (٥) من لائحة غرفة فض المنازعات، الصادرة باجتماع مجلس إدارة الاتحاد السعودي، رقم (م ٣٩/١٢)، وتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥ هـ
عقود الاستثمار والمقاولات المأذون بها من قبل محكمة الأحوال الشخصية	محاكم الأحوال الشخصية	البند (ثالثاً/ ١٥) من محضر اللجنة المشكلة بقرار معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٧١٠٥)، وتاريخ ١٧/٨/١٤٣٩ هـ

رفع ضرر أو التعويض عنه



الطلبات الواردة في الدعوى

- الإلزام برفع الضرر
- تعويض

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
إذا كان المدعى عليه جهة حكومية	المحاكم الإدارية	المادة (١٣ / ج) من نظام ديوان المظالم
عقود العمل	المحاكم العمالية	المادة (٣٤) من نظام المرافعات الشرعية
شركات التأمين	لجنة الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية	المادة (٢٠) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني
شركات المعلومات الائتمانية	لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية	المادة (١٤) من نظام المعلومات الائتمانية

قسمة منافع (مهاياة)



الطلبات الواردة في الدعوى

- قيمة المثل
- قسمة المنافع بالمهاياة زماناً
- قسمة المنافع بالمهاياة مكاناً
- نفقة الأعيان المشتركة
- تأجير المال المشترك لتعذر المهاياة

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
بين التجار	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ١) من نظام المحاكم التجارية
الشركات النظامية	المحاكم التجارية	المادة (١٦ / ٤) من نظام المحاكم التجارية

المساهمات العقارية



الطلبات الواردة في الدعوى

- طلب التصفية والأرباح
- إعادة رأس المال
- خيانة صاحب المساهمة
- كون المساهمة وهمية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
إذا كان الحق العام ما زال منظورًا	المحاكم الجزائية	المادة (١٤٧) من نظام الإجراءات الجزائية، والمادة (١٠٣) من اللائحة التنفيذية للنظام

عزل الناظر على الوقف أو الوصية



الطلبات الواردة في الدعوى

• عزل الناظر على الوقف أو الوصية

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
من اختصاص محكمة الأحوال الشخصية	محاكم الأحوال الشخصية	المادة (٤ / ٣٣) من نظام المرافعات الشرعية

عزل الولي على القصر



الطلبات الواردة في الدعوى

• عزل الولي على القصر

الطلب الخارج عن اختصاص المحاكم العامة	الجهة المختصة	السند النظامي
من اختصاص محكمة الأحوال الشخصية	محاكم الأحوال الشخصية	المادة (٣٣ / ٤) من نظام المرافعات الشرعية

خاتمة



وفي ختام هذا الدليل؛ فإن المقصود منه تقريب مسائل الاختصاص في دعاوى المحاكم العامة، وتيسير الوصول إلى الجهة القضائية المختصة، من خلال عرض أبرز صور الدعاوى والطلبات المتعلقة بها، وربطها بما يقابلها من الأحكام النظامية، وفقاً للأنظمة واللوائح والقرارات المنظمة للاختصاص.

ولا يهدف هذا الدليل إلى استيعاب جميع صور الدعاوى ومسائل الاختصاص، وإنما اقتصر على عرض أبرز الصور العملية وأكثرها تداولاً في المحاكم العامة، ويبقى الرجوع إلى النصوص

النظامية وما يستجد عليها من تعديلات هو المرجع عند نظر الوقائع القضائية المتعلقة بالاختصاص.

فإن أصبت فمن الله وحده، وإن كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للقضاة والمحامين والباحثين، وأن يسهم في تعزيز استقرار الاختصاص القضائي، وتحقيق العدالة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.